

الفهرست

لابن النديم

تح . د . شعبان خليفة
ووليد محمد العوزة

عبد المحسن العباس*

ترجع علاقتي بكتاب الفهرست إلى أيام دراستي في أكسفورد، عندما كنت طالبا في السنة الأولى في قسم الرياضيات، وجاءني أحد الزملاء الإنجليز، الذين يحضرون لنيل رسالة الدكتوراه في الفقه، بصفحات مصورة من كتاب الفهرست، يسألني أن أترجم له بعض النصوص من الكتاب. والحقيقة أنني وجدت نفسي عاجزا، فأليت على نفسي اقتناء نسخة من الكتاب، في محاولة للاطلاع على تراث أمتي الذي أجهله، فاشتريت نسخة من كتاب الفهرست، مصورة عن نسخة فلوجل، دون هوامشه وتعليقاته التي

* باحث من مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن .

أُضيفت إليها هوامش أحمد تيمور باشا ؛ فوجدتها نسخة بائسة صعبة القراءة ، ذات ألغاز مُعمّية ، فطرحتها ولم أعد إليها .

وفي بداية عام ١٩٩٦ ، أخبرني أحد زملائي بأن هناك طبعة جديدة صدرت في القاهرة محققة تحقيقا علميا رصينا ، وأن المحققين يدركان واقع التحقيق القاصر لثرائنا تماما ، ويشعران بمدى الحاجة إلى إخراجه في صورة صحيحة مبرأة من الخطأ والتصحيح . ومما أثار فضولي استخدام المحققين ألفاظا مثل : دراسة ، تحقيق ، بيوجرافية ، بيليوغرافية ، وبيليو مترية .

وحدث أن زرت معرض الكتاب في القاهرة في ذلك العام ، أعني في سنة ١٩٩٦ ، وحصلت على نسخة بجزأياها . ولأول وهلة تجتاحني غبطة وأنا أحتضن الكتاب مغادرا المعرض ؛ لقراءة أبرز كتاب يروي قصة الكتاب الإسلامي العربي .

ومما لا شك فيه أن كتاب الفهرست هو في الحقيقة جمهرة الكتاب العربي منذ نشأته حتى نهاية القرن الرابع أو بداية القرن الخامس الهجري^(١) فهو موسوعة يرى فيها القارئ ثراء الأمة الإسلامية في مختلف صنوف المعرفة ، وبلوغها مبلغا لم يكن قط عند أية أمة سابقة من الأمم ، ويتتبع قارئ الفهرست بواذر تدوين الكتب ، وكيف اتسعت فصارت نهجا ، ثم أضحت ثقافة متكاملة متماسكة الجذور ، وظلت تنمو وتزدهر في كل علم وفن .

والذى يروم النزول إلى ميدان التحقيق ، ينبغي أن يتحلى بشروط ثلاثة : « أولها : لغته التي نشأ فيها وأن يكون محيطا بأسرارها الظاهرة والباطنة . وثانيها : ثقافة أمته التي ينتمي إليها وارتضع لبنها يافعا ، وذلك عن طريق الإيمان بها والعمل بها والانتماء إليها .

(١) تعاقبت أيدي النساخ على كتاب الفهرست فأضافت إليه إضافات أخرى طالت القرن الخامس الهجري .

وأخيراً : القابلية على تملك ضبط أهوائه .

وهذه أركان وأعمدة ثقافة المحقق ، وبدون هذه الأركان ينتقص بنيان ثقافته ،
وتصير مجرد معلومات ومعارف وأقوال مطروحة مفككة .

والنازل إلى ميدان التحقيق عليه أن يقسم منهجه في التحقيق إلى شطرين : شطر
في تناول المادة ، وشرط في معالجة التطبيق .

فشرط المادة يتطلب قبل كل شيء جمعها من مظانها على وجه الاستيعاب المتيسر ،
ثم تصنيف هذا المجموع ، ثم تمحيص مفرداته تمحيصاً دقيقاً ، والتمرس بنهج النساخ في
كتابتهم ، تلافياً للوقوع في الوهم واللبس بين ما هو حواشٍ وشروح على هامش النسخة
أو إضافات من بعض النساخ ، وبين ما هو من صلب الكتاب ؛ وذلك بتحليل أجزائها
بدقة متناهية ، وبمهارة وحذق وحذر ، حتى يتيسر للدارس أن يرى ما هو زيف جليا
واضحاً ، وما هو صحيح مستبيناً ظاهراً ، بلا غفلة وبلا هوى وبلا تسرع .

أما شرط التطبيق فيقتضي ترتيب المادة بعد نفي زيفها وتمحيص جيدها ،
باستيعاب أيضاً لكل احتمال للخطأ أو الهوى أو التسرع ، ثم على الدارس أن
يتحرى لكل حقيقة من الحقائق موضعاً هو حق موضعها ، لأن أخفى إساءة في وضع
إحدى الحقائق في غير موضعها خليف أن يشوه عمود الصورة تشويهاً بالغ القبح
والشناعة ^(١) .

إن عملية تحقيق كتاب الفهرست هذه ليست هينة ولا يسيرة ؛ لأن المسألة
ليست قراءة نص عابر من النصوص بل هي قراءة متأنية لعمل له طبيعته الخاصة

(١) المتنبي : رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، القاهرة : مكتبة الخانجي ،
١٩٨٧/١٤٠٧ .

ونظامه الذي ارتآه المؤلف ، ولا يكفي الإلمام الواسع باللغة العربية واللغات التي تُرجمت منها كتبها إلى اللغة العربية فحسب ، وإنما يلزم لها معرفة دقيقة بكتب الأسلاف ؛ من تفسير القرآن وعلومه على اختلافها ، إلى دواوين حديث رسول الله ﷺ وشروحها ، إلى ما تفرع عليه من كتب مصطلح الحديث ، وكتب الرجال إلى كتب الفقهاء في الفقه وأصول الفقه ، وكتب الملل والنحل ، ثم كتب الأدب والبلاغة وكتب النحو واللغة والتاريخ ، وكتب الفلسفة وأبواب العلوم ؛ كالطب والصيدلة والكيمياء ، والجبر والحساب والفلك ، والنبات ، والبيطرة ، إلى ما تبعها من العلوم ؛ إلى جانب المعرفة بعلوم الفهرسة والكتاب ، ولا أقول مصطلحاتها ، فمن البديهي أن من لا يعرف المصطلح لا يصلح للتصدي إلى تحقيق هذا الكتاب .

يقع تحقيق الكتاب في جزأين ، يشتمل الجزء الأول على المقدمة (١٢١ ص) والنص المحقق (٧١٣ ص) ، والجزء الثاني يشمل الفهارس فقط (٩٦٤ ص) . وأود أن أذكر هنا بأني سوف لا أتعرض للمقدمة في هذه المراجعة ، وإنما أتركها إلى وقت لاحق بإذن الله تعالى ، وأما الفهارس فهي ليست بشيء ؛ وذلك لتفشي الأخطاء في النص تفشياً فاحشاً ، إلى جانب الطريقة الغريبة في استخدام نظام الإحالة على الفصل دون الصفحة ؛ بيد أنني سأحاول التعامل مع النص المحقق من كتاب الفهرست فحسب .

ومهما يكن من أمر ، فإن الحكم هنا يرتبط بالعمل فقط ، ولم يكن قصدي منه انتقاد المحققين ؛ لأنني توخيت الأمانة العلمية والولاء لتراثي في نقدي لهذا التحقيق ، والمستوى الذي ظهرت فيه هذه الطبعة .

وقد لاحظت عدم إحاطة المحققين بمنهج النديم في داخل النص ، ولم يستفيدا حتى من إرشاداته في التحري عن الصواب ، كما في صفحة ٢٥٣ ، أو التدخل في النصوص التي ينقل عنها ، كما في صفحة ٣٦٥ ، أو التعويل على كتاب ليسوا ممن يختص بالعلم ، كما في صفحة ٤٨٣ ... إلخ .

وسأحصر نقدي في جانب الأخطاء الفنية ، والتي تشمل قراءة النصوص وإهمال ضبطها وتقسيم النص إلى فقرات ، وعلامات الفصل والترقيم ... إلخ . وسألتزم في بيان بعض الأخطاء الواردة في النص وتصويبها وضبطها .

إن التحقيق هو إحكام تحرير النص من التصحيف والتحريف والخطأ والنقص والزيادة ، بقراءته قراءة صحيحة يكون فيها متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تمت على يد مؤلفه . فتحقيق النص هو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف أو الأصل المقارب للصحيح الموثوق ، إذا فقدت نسخة المؤلف . فعمل المحقق في المخطوطة لا يزيد على قراءتها قراءة صحيحة ، وشرح غوامضها ، وتفسير ألفاظها التي تحتاج إلى تفسير ، والتعريف بمصطلحاتها ، وذلك بغية إيضاح النص وفهمه والإفادة منه ، وإمالة اللثام عن غوامضه ؛ لإعانة القارئ على فهم الكلام المقروء .

وما لا شك فيه ، أيضا ، أن الفهم الصحيح للنص يضيء للمحقق طريق الوصول إلى إخراج نسخة تكون أقرب ما تكون إلى نسخة المؤلف ؛ لأن قصور الفهم سيؤدي إلى أخطاء في تشويه الصواب . ولا يخفى أيضا أن تحقيق عمل ضخم كهذا تكتنفه صعوبات شتى ، لعل أبرزها كثرة أسماء الأشخاص والكتب والأماكن ، وضرورة ردها إلى أصلها وكتابتها وتوحيدها واختيار

الصيغة المصيبة من النص . ومن الطبيعي أن يتطلب التحقيق بعض الإجراءات في كتابة النص كي تستقيم العبارة والإحالة إلى الصفحات التي وردت - أحيانا - فيها الأسماء والعناوين مختلفة ، ورسمها رسما صحيحا ؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر جاء في صفحة ٤٢٣ : وكان يجاوره في الدرب الروندي الذي عمل كتاب الدولة ، وكان يجتمع إليه الروندية لأبناء أدولة .

الصواب : وكان يجاوره في الدرب الراوندي (انظر صفحة ١٩٢) الذي عمل كتاب الدولة ، وكان يجتمع إليه الراوندية ، لإبانة [كتاب] الدولة (أي ليشرح كتاب الدولة إلى أتباعه من الراوندية) .

فإن ثمة عشرات يصاب بها النص نتيجة لأوهام النساخ ، وعلى المحقق أن يتنبه لها ؛ فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - ما جاء في صفحة ٢٤٣ : « على ابن عيسى بن داود الجراح ، وكان بمنزلة من الرياسة يجبل وصفها ، ومن الصناعة والعفة بما هو أشهر وأظهر ، ووزر للمقتدر ثلاث دفعات نسبة إلى الحسن . وتوفي ... » .

وهنا ينبغي اتخاذ بعض الإجراءات في إعادة كتابة النص ، في الأقل في الهامش ، لتستقيم عبارته كما يلي :

علي بن عيسى بن داود الجراح ، وكان بمنزلة من الرياسة يجبل وصفها ، ومن الصناعة والعفة بما هو أشهر ، وأظهر نسبه إلى الحسن [بن علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)] ، ووزر للمقتدر ثلاث دفعات . وتوفي ...

أو : علي بن عيسى بن داود الجراح . وكان بمنزلة من الرياسة يجبل وصفها ، ومن الصناعة والعفة بما هو أشهر ، ووزر للمقتدر ثلاث دفعات ، وأظهر نسبه إلى

الحسن [بن علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)] . وتوفي ...

وفي صفحة ١٦٥ : وروى عن سيف عن شعيب بن إبراهيم بن ... ،
الصواب : وروى عن سيف : شعيب بن إبراهيم ^(١) .

وتحقيق كتاب مثل كتاب الفهرست ينبغي أن يقوم به متخصصون في مجالات عدة ؛ منهم متخصصون في العلوم التي وردت في الفهرست ، ومتخصصون في مجال الكتب والمكتبات والتوثيق ، وتتضافر الجهود فيه لإخراج نسخة مبرأة من الأخطاء ، ومحقة تحقيقا كاملا للاستفادة من دراستها دراسة وراقية وقياسية للحركة العلمية آنذاك ، وتحليل المتغيرات التي طرأت عليها (دراستها دراسة بيلومترية) .

وقد كتب الأستاذ رضا تجدد - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب الفهرست (صفحة ج) : « ومع كل هذا فإني أعترف صراحة بأن الكتاب لا يزال بحاجة إلى النظر والتدقيق والدراسة والتحقيق ، ولا يستوفي حقه إلا بقيام لجنة من فطاحل العلماء الأخصائيين في الأدب والشرائع والعلوم العقلية لاستكشاف المتباقية فيه من المبهمات والمعضلات ، وتهذيبه كما كان متداولاً في سوق الوراقين ببغداد في عهد مؤلفه العبقري رحمه الله » .

وحبذا لو أن كل عالم بفن ومتبحر فيه يتجه إلى تحقيق المخطوطات التي تتصل بفنه وتخصصه ، ليخرج العمل أكثر إتقاناً ودقة ، مما لو تصدى له شخص

(١) انظر : تاريخ الطبري ، والتمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان . انظر أيضاً : كتاب الردة والفتح ، وكتاب الجمل ومسير عائشة وعلي ، لسيف بن عمر التميمي ، تحقيق وتقديم الدكتور قاسم السامرائي ، لايدن ، سمتسكامب ، ١٩٩٥ / ١٤١٥ .

آخر له وجهة علمية أخرى .

وقد جاء في مواضع كثيرة من الفهرست ، أن النديم قد أعد كتابه سنة ٣٧٧هـ ، أو كما يسميه المحققان تاريخ الإقبال ، ثم يكتشف المحققان بعد قراءة الفهرست « قراءة واعية متأنية وتطبيق معايير علم البليوجرافية النقدية ، أن ما وصل إلينا من هذا العمل هو المسودات فقط ، ولم تصل إلينا النسخة النهائية » .

وهنا ينبغي على المحقق - كما أسلفنا - تمحيص مفردات النص تمحيصا دقيقا (أي مفردات المؤلف ومفردات النساخ) ؛ وذلك بتحليل أجزائها بدقة متناهية ، حتى يتيسر له أن يرى ما هو زيف جليًا واضحًا ، وما هو صحيح مستبينًا ظاهرًا . فأحيانا تواجه المحقق أشكالًا من الرسم يختلف الواحد منها عن الآخر ، وقد يؤدي ذلك إلى شيء من الوقوع في اللبس والقراءة الخاطئة . وقد وردت في الفهرست مفردات للنساخ وأحيانا للقراء ، أثبتتها المحققان دون الإشارة إليها في الهامش وكأنها من صلب النص ، فمن ذلك - على سبيل المثال وليس الحصر - ما جاء في ص ١٤٨ ، عند ذكر كتاب التصاريف للكشي ، فقد كتب الناسخ أو قارئ ما لنسخة الفهرست المحفوظة في مكتبة تشستريتي ، وبخط دقيق ومغاير للنسخة لفظة : « رأيت » ، أو كما جاء في ص ١٥٢ عند ذكر ابن جنبي ، فإن سنة الوفاة لم ترد في مخطوطة تشستريتي : وتوفي يوم الجمعة من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة . فكان أولى بالمحققين أن يشير إلى ذلك ، أو أن يضعها بين حاصرتين ، وذلك بغية الفصل بين ما جاء عند النديم في الأصل وبين ما ذكره النساخ المتأخرون .

والشيء ذاته جاء في صفحة ٢٣٩ عند ذكره للمرزباني : ومولده في

جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين ومائتين، ويحيا إلى وقتنا هذا، وهو سنة سبع وسبعين ولا ثمئة - كذا، والصواب: ثلاثمائة - ونسأل الله له العافية والبقاء بمئة وكرة - أي بمئة وكرة - وتوفى - أي وتوفي - رحمه الله، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

إن إضافة الناسخ هنا واضحة كوضوح الشمس.

وكذا في صفحة ٣١٥: أبو نصر بن نباته التميمي ... وتوفي بعد الأربعمئة، وكان مخفيا، نحو أربعمئة [ورقة].

ومما هو جدير بالذكر هنا، توحيد صيغة التسليم على آل بيت رسول الله ﷺ التي استخدمها النديم، فترى المحققين تارة يستخدمان: رضي الله عنه - عنهم، وتارة: كرم الله وجهه. وتارة: عليه - عليهم السلام. فصيغة التسليم تعتمد على الناسخ. فإذا كان الناسخ من الشيعة فالتسليم عنده: عليه - عليهم السلام، أما إذا كان الناسخ من أهل السنة، فصيغة التسليم عنده: كرم الله وجهه، أو رضي الله عنه - عنهم إلخ.

ومما يؤخذ على المحققين، أنهما لم يعبرا أي اهتمام في تحقيقهما لكتاب الفهرست، بعد صفه، فأهملاه ولم يراجعاه البتة، فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - نرى في فقرة محمد بن عبد الملك الزيات (ص ٢٢٢) عدم توالي السطور، فلقد جاء السطر الثالث بعد الأول والسطر الثاني بعد الثالث. وكذلك الحال في ص ٢٥٤ عند الحديث عن خشكناجه الكاتب، فقد جاءت السطور متخالفة أيضا، إذ جاء السطر الثالث بعد الأول والثاني بعد الثالث، كذلك في صفحة ٣٨٦ عند الحديث عن خلافة قرمط ... إلخ.

ومما يؤسف له كذلك تفشي الأخطاء والتصحيقات والتحريفات ، مما يجعل حصرها صعباً ، فتارة نراها يُقران التحريف ، وتارة يخطئان المصادر الأخرى الصحيحة ، بل يتصرفان بتغيير الصواب وتثبيت الخطأ في القراءة والتصحيح . ولا عذر للمحققين إن تركا أمر الضبط بالشكل إلى مصنفى الحروف أو الذين يضربون على الآلة الكاتبة وغفلا عنهم ؛ فتصحيقات وأخطاء أولئك العاملين لا حصر لها ، وبالتالي تؤدي بالتحققين إلى ما لا تحمد عقباه .

وفي الكتاب من أخطاء أنصاف الأمين ، من العاملين على آلات الكتابة : المسافات داخل اللفظة الواحدة ، ففي ص ٧٣ : « رهائن حتف أو جبتة مقادره » . والصواب : رهائن حتف أوجبتة مقادره (جاء في ص ١٦١ : واجبتة) .

أو ص ٥٣٦ : صاحب جو مطريا (والصواب : جومطريا) .

أو ص ٦٦١ : الفار قليظ (والصواب : الفارقليظ) .

أو ص ٦٧٩ : فمات بعد مد يده (والصواب : مات بعد مُدَيِّدة) ، وغير ذلك الكثير .

ولا يسلم كتاب من عبث النساخ وتصحيقهم وتحريفهم ، فترى النساخ قد غيروا في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط أو رسمه أو قرأوا الشيء بخلاف ما أراده مؤلفه وعلى غير ما اصطلاح عليه ، أو ربما زادوا في كلماته أو نقصوا منها ، أو حتى في تبديل بعض كلماته .

ومثلُ كتاب الفهرست كمثُل أي كتاب بغير خط مؤلفه ، فالحقق ، عليه أن يقرأ النسخ قراءة واعية متأنية فاحصة .

فقد أحدث النساخ جملة من التصحيقات والتحريفات في مواضع كثيرة من كتاب الفهرست لم يتنبه المحققان لها ، منها على سبيل المثال - وليس الحصر - : كتاب « التنبيه على حدوث التصحيف » لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، والذي جاء مصحّفا باسم : « التنبيه على حروف المصحف » (ص ٢٥٤) .

ومن جانب آخر نرى المحقّقين يتماديان في التصحيف ، فقد جاء في صفحة ٩٣ : فقال الأثرم : مثقل استعان بذقنه . فقال يعقوب هذا تصحيف ، إنما هو بذقنه ، الصواب : فقال الأثرم : مثقل استعان برقبته . فقال يعقوب : هذا تصحيف ، إنما هو بذقنه .

ومما يؤخذ على المحقّقين ، أيضا إثبات الخطأ في النص مع العلم أن اللفظة قد وردت صحيحة عند النديم وعند المحقّقين الآخرين ، فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - ما جاء في صفحة ٢١٥ : وتصحيف خمسة خمسة ، والصواب بالطبع : وتصحيف خمسة خمسة بالشين المثلثة - أو ما أثبتته المحققان من التحريف في صفحة ٥٤٨ : ثابت بن قرة ... وكان صديقنا غير أن استصحبه محمد بن موسى ، والصواب : ثابت ابن قرة ، وكان صيرفيّا بحرّان ، استصحبه محمد بن موسى . كما أثبتته المحققان في الهامش عن فلوجل . فكيف نفسر لفظة « صديقنا » والنديم بريء من استخدامها . والجملة ، كما أثبتتها المحققان لا معنى لها ؛ هذا إلى جانب أن ثابت بن قرة توفي سنة (٢٨٨هـ / ٩٠١م) ... إلخ . وغيرها كثير جدّا .

ومما ينبغي ذكره هنا أن المحقّقين عند نقلهما من تحقيق الأستاذ تجدد ،

نراهما ينقلان دون مراجعة المنقول ، فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - نراهما في صفحة ٢٤ قد نقلنا لوحة كتابة الكشتج مقلوبة ! أو يغيران في مواضع اللوائح والجداول كما جاء في صفحة ١٢ عند الكلام على القلم الحميري ، الذي أثبتته المحققان بعد كلام صاحب الفهرست عن الخط المكي والمدني ، وقد أسقط المحققان من نسختهما أيضا صورة الخط المكي والمدني ، إلى جانب إثباتهما أخطاء الأستاذ تجدد في قراءته للنص^(١) .

إن الإهمال الواضح في القراءة الصحيحة يؤدي إلى تفشي الأخطاء والتصحيقات والتحريفات ، خاصة أولئك المحققين الذين يقتصرون في تحقيقهم على ذكر الفروق في النسخ المطبوعة والأخطاء الواردة فيها مع العلم أنها الصواب دون إصلاحها ، نحو : ص ١٨ ، حيث ينقل المحققان في الهامش عن نسخة فلوجل : م ، ت ، ف : (قلم الموصيغ) ، أي نقل المحققان خطأ الأستاذ تجدد ، مع العلم أنه قد جاء عند فلوجل « المدمج » . وفي كثير من الأحيان ، لا يتوخى المحققان نقل الهوامش بأمانة ، انظر على سبيل المثال - وليس الحصر - : ص ٢٦ : تج (الأدلة) ولكن جاء عند تجدد « الأولى » ، ص ٥٠ : تج (مفنفا) ولكن جاء عند تجدد « مفننا » ، ص ٨٣ : (خاطياه) ولكن جاء عند تجدد « وخاطبه » ، ص ٤٩١ هامش (٥) تج (اثنا) [يضيف تجدد في هامشه : كذا

(١) اعتمد المحققان اعتمادا على تحقيق المرحوم الأستاذ تجدد ، في أخطائه وهوامشه ، اللهم إلا التزير اليسير . ونشرت دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت في عام ١٩٩٤/١٤١٥ طبعة أخرى للفهرست ، اعتنى بها وعلق عليها الشيخ إبراهيم رمضان ، دار الفتوى - بيروت ، وفيها كثير من نسخة فلوجل تصحيقاتها وتحريفاتها وأخطائها ، اللهم إلا بعض الهوامش .

في الأصل]، ص ٤٩٧ هامش (٣) م ت ف (حولوه)، ولكن جاء عند م،
ت، ف «حملوه»، ص ٥٢٥ هامش (٢٧) م، ت، ف (توقعات)، لكن
جاء عند فلوجل «توقفات»، كذلك يذكر المحققان في صفحة ٩٠، هامش
(٩٩) م، ت، ف (والله ما ملك أبو الأصمعي دابة إلا في ثوبه)، ولكن جاء
عند م، ت، ف «والله ما ملك أبو الأصمعي قط دابة ولا جمل إلا على
ثوبه». وقد أسقط المحققان كثيرا من الهوامش، فعلى سبيل المثال - وليس
الحصر - هامش ٢٢ في صفحة ١١٣. وأحيانا يعزوان الخطأ إلى المحقق الآخر
ويثبتان الخطأ في النص وفي الهامش، نحو هامش ٣٤ في صفحة ٢٥٣، فقد
أثبت المحققان في المتن «كتاب منية الكتاب»، وأثبتا في الهامش: م ت ف
(منية) ولكن جاء عند فلوجل: «منبه» وليس (منية). ومن الجدير بالذكر
هنا أن الأستاذ تجدد، رحمه الله تعالى، في تحقيقه، حاول جاهدا أن يعطي
رسم الحروف وصورتها كما وردت في نُسَخه المعتمدة دون الإعجام، فعلى
سبيل المثال - وليس الحصر - : جاء في صفحة ٤٨٣، هامش ١٠: تج.
(مرمر الحرمي)، ولكن الذي جاء في نسخة تجدد «رر» وليس (مرمر) كما
ذكر المحققان، ومثل هذا يرد بكثرة. وجاء في صفحة ٦١٠ هامش (٤) تج
(أسماء الفرس)، لكن جاء عند تجدد «أسمار الفرس».

ولابد من الإشارة هنا، أيضا، إلى أن المحققين يقحمان في الهامش أمورا
ليست في المصادر التي ينقل منها، مثل ما جاء في هامش صفحة ٢٢٣:
(٩٦).. الزركلي: الأعلام ج ١: ٢٧٢ أحمد... وزير من كبار الكتاب.
والخمر. توفي سنة ٢٠٨ = ٨٢٣. أولا لفظه الخمر لم ترد عند المرحوم

الزركلي، وثانيا أن الرجل توفي سنة ٢١٣ / ٨٢٨. وهذه الأمور ترد كثيرا بحيث يصعب حصرها.

وأحيانا كثيرة يعطي المحققان أرقاما للهوامش دون إثباتها (انظر على سبيل المثال - وليس الحصر - صفحة ٢٣٩ هامش ١٨٧، الاضطراب في هوامش صفحة ٢٤٠).

ومما يثير الإزعاج عدم توحيد الهوامش والنص، وقد وردت بكثرة، وهو عين الإهمال وعدم الاكتراث، فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - نرى المحققين قد أثبتا في الهامش «أبي بن كعب»، أما النص فقد أثبت المحققان: أبي بن يعب؛ أو ما جاء في صفحة ١٢٤: أخبار أبي عبيدة، الصواب: أخبار أبي عبيدة (وذكر المحققان في الهامش نقلا عن القفطي: ويعرف بأبي عبيدة).

كذلك يأتي المحققان بعلامات ليست في النسخ الأخرى من المخطوطة، نحو ما جاء في صفحة ٣٠: فيكون ف. ر. ش. ت. ح. ذ. ظ، فإذا بلغ ظ، كتب الحرف الأول من الأصل وهو هكذا () ونقط تحته ثلاث نقاط هكذا فيكون...، والصواب: فيكون ق. ر. ش. ت. ح. ذ. ظ، فإذا بلغ ظ، كتب الحرف الأول من الأصل وهو هذا ()، ونقط تحته نقاط هكذا فيكون...

ومما يؤخذ على المحققين عدم ذكرهما للعناوين الكاملة للكتب والرسائل - التي ذكرت في النص والتي قد حُققَت ونُشرت - وإثبات العنوان الصحيح الكامل في الهامش؛ فمن ذلك على سبيل المثال - وليس الحصر - ما جاء في

٧٦- كتاب العققة ، الصواب : كتاب العققة [والبررة]

كذلك في صفحة ٩١ : ٦- كتاب الفرق ، الصواب : كتاب الفرق [بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان] ، و صفحة ٩٩ : ٣١- كتاب التعازي ، الصواب : كتاب التعازي [والمرائي] ... إلخ .

ومما يؤسف له أن المحققين قد حشدا داخل النص البيانات الوراقية لبعض المخطوطات دون ذكرها في الهوامش ، على سبيل المثال - وليس الحصر - ص ٨٥ : ٩- كتاب القوافي [للأخفش الأوسط] (مطبوع ، نشرته (كذا ، الصواب : نشره) عزة حسن . دمشق ، وزارة الثقافة ، ١٩٧٠) . أو ص ١٨٥ : كتاب التعازي ، [للمدائني] ، مطبوع نشره (كذا ، الصواب : نشرته) ابتسام الصفار وبدري فهد ، النجف ، ١٩٧١ . أو مثلا كتاب الأزمنة [لقطرب] . (مخطوط المتحف البريطاني . طبع ونشر تباعا في مجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد الثاني) ، فما جدوى ذكر مكان المخطوطة وهي قد نشرت ؟

وجاء في صفحة ١٤٠ : ٤- كتاب المختار [مخطوط ، تشستريتي ٣٥٣٨] . أولا جاء في الأعلام ٥ : ٣٠٨ : « كتاب المختار في علل النحو » ، وثانيا أن كتاب المختار هذا لم يأت في خزانة مكتبة تشستريتي تحت رقم ٣٥٣٨ ، وإنما « كتاب المصاييح في تفسير القرآن العظيم » لأبي الحسن محمد ابن أحمد بن كيسان المتوفى ٢٩٩ هـ . فكتاب [المختار في علل النحو] ليس بالكتاب المرقم أعلاه وإنما هو كتاب المصاييح .

أو على سبيل المثال أيضا - وليس الحصر - ما جاء في صفحة ٤٢٥ تحت رقم ٥٨- : كتاب أماني محمد في الفقه ، وجاء عند حاجي خليفة ٥ : ٢٦٨ : «أمالي محمد بن الحسن ... الكيسانى» .

ومما يؤخذ على المحققين عدم الالتزام بتوحيد الأسماء والمواقع والأمكنة فعلى سبيل المثال وليس الحصر : تارة يأتي الاسم جم الشير بن أونجهان ، وتارة جم الشيد بن أونجهان ، وتارة جم بن أونجهان والصواب : جم الشيد = جمشيد ، أو سفيان بن سحطان ، وتارة شعبان بن سحطان (٤٢٦ - ٤٢٧) ، إضافة إلى أن المحققين لم يعرفوا بالأماكن والمواضع .

وهناك بعض المواضع التي تتطلب التعليق عليها ، خاصة تلك القراءات الشاذة التي تحتاج إلى تعليق ، كما جاء في الصفحات ٤٩ - ٥٠ حيث يورد صاحب الفهرست القراءات الشاذة واللحن ، ولم يشر المحققان إلى اختلاف القراءات . وأحيانا يورد المحققان القراءة الصحيحة في النص دون أن يأخذا في الاعتبار مغزى النديم من إيراد الآية التي لُحِنَ فيها ، نحو : ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب ما أغنى ﴾ ، فقد ذكر النديم القراءة الشاذة : (تبت يدا أبي لهب وقد تب ما أغنى) التي لم يثبتها المحققان ! فما الفرق ، إذن ، في القراءة ولماذا أوردتها النديم ، وما هو وجه الخطأ فيها ؟!

وجاء في قراءة الشعر ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر :

في ص ١١ :

كلمون هو ركني هلكة وسط المحلة
الصواب :

كلمون هذ ركني هلكه وسط المحله
أو كما جاء في ص ٢١:

لنا نوماء ما يمل حديثهم أمينون مأمون غيبا ومشهدا
يغيروننا من علمهم
الصواب :

لنا ندماء ما يمل حديثهم أمينون مأمونون غيبا ومشهدا
يفيدوننا من علمهم
وجاء البيت في المصادر الأخرى :

لنا جلساء ما نمل حديثهم ألباء مأمونون غيبا ومشهدا
أو : وأرحم يسفر عن ضده
والصواب : وأدهم يسفر عن ضده
أو ص ٧٢ : وكذلك العدد لم يعد قد قا ل جميلا ...
الصواب : وكذلك العدو لم يعد قد قا ل جميلا ...
أو ص ١٦١ : ومجمع زور لا يكام زائره ، والصواب كما جاء في ص
٧٣ : ومجمع زور لا يكلم زائره .
أو ص ٢٦٠ :

ألم يزينب أن الركب قد أفداد / قل العزاء لئن كان الرحيل .
والصواب :

ألم يزينب أن الركب قد رقدا / قل العزاء لئن كان الرحيل غدا .

إلى آخره من هذه الأخطاء المملة في قراءة المحققين للشعر .

ومما يؤخذ على المحققين عدم توحيد النصوص والربط بين أجزائها ؛ فبعض النصوص المحققة تحتاج إلى تعليقات تنظيمية تربط بين أجزائها وعناصرها في الحاشية . فقد تمر عند المؤلف مسألة عارضة في موطن من كتابه ، ويمر بها سريعا محيلا إلى تفصيل القول فيها في موضع آخر سيأتي أو العكس . ومن المفيد هنا أن يشير المحققان إلى مكان هذا الموضع من الكتاب في حاشية التحقيق ، فإن ذلك يؤدي إلى تنظيم وتنسيق لمادة الكتاب واتصال عناصره بعضها ببعض . وصاحب كتاب الفهرست يحيل كثيرا في مواضع متفرقة من الكتاب . فعلى سبيل المثال ، وليس للحصر ، جاء في صفحة ٢١٣ :

محمد بن حجر : ابن سليمان ، وكان حجر من أهل حران وله كتب مدونة .

كاتب العباس : ابن محمد بن علي بن عبد الله بليغ مترسل ... وله رسائل مجموعة .

وجاء في صفحة ٢٢٨ برقم ٩- : محمد بن حجر [بن سليمان] كاتب العباس بن محمد .

وهنا ينبغي الإشارة في الهامش ، على الأقل ، إلى أن كاتب العباس هو محمد بن حجر بن سليمان .

وجاء في صفحة ٢١٨ :

سعيد بن هارون الكاتب ، شريك سهل بن هارون في بيت الحكمة .

وجاء في صفحة ٢٢٨ برقم ١٦- : سعيد بن هريم ، شريك سهل بن هارون على (كذا ، الصواب : في) بيت الحكمة .

وجاء في صفحة ٦٢٧ : ابن وحشية الكلداني (١٠) : وهو أبو بكر أحمد ابن علي بن المختار بن عبد الكريم بن جرثيا بن بدنيا بن برناطيا (١١) ابن علاطيا الكسدائي الصوفي ، من أهل قسين ... ومعني الكسدائي (كذا ، الصواب : كسداني) نبطي (جاء في هامش (١٠) يوسف اليان سركييس ، معجم ... ج ١ : ٢٨١ ...) .

وجاء في صفحة ٧٠٩ : ابن وحشية (٧٢) : أبو بكر أحمد بن علي بن قيس بن المختار بن عبد الكريم بن حرثيا بن دينار من بوراطيا الكزداني (٧٣) ، من أهل جنلاء (كذا ، الصواب : جنبلاء) . وقسين . أحد فصحاء النبط بلغه (كذا ، الصواب : بلغه) الكسدانيين (هامش (٧٢) الأعلام ج ١ : ١٧٠) .

فالمحققان هنا لم يشيرا في الهامش إلى اختلاف النصين في الكتاب الواحد ، أو إلى الاختلافات التي وردت في بقية النسخ من المخطوطة .

ومما يزيد الطين بلة كثرة الأخطاء الطباعية ، وبوجودها ظهرت الأخطاء الإملائية ، هذا إلى جانب كتابة الياء وكأنها ألف مقصورة بدون نقطتين ، نحو : على وعلي ؛ إلى وإلّي ، كما جاء على سبيل المثال وليس للحصر في ص ١٠٩ : بعث إلى الخليل بطلب كتابي ، والصواب : بعث إليّ الخليل يطلب كتابي . أو عدم التمييز بين استخدام (ة) و (ه) نحو ما جاء - على سبيل المثال وليس الحصر ، في صفحة ٢٤٣ : ابنة أبو القاسم ، والصواب ابنه أبو القاسم ؛ أو كتابة الهمزة ، نحو الدوثلي والصواب الدؤلي إلخ .

ولا تكاد تخلو صفحة من الأخطاء في علامات الترقيم ، فبدلاً من توضيح النص وإجلاء غموضه يصبح النص وكأنه قد كتب بلغة لا تمت إلى العربية بشيء ، اللهم إلا بحروفها ، هذا إلى جانب المشكلة التي يرثها من ينقل عن تحقيق آخر فيخطئ في المواقع ذاتها إلى جانب أخطائه .

كذلك لم يميز المحققان ما هو جزء من الفقرة وما هو عائد لفقرة أخرى ، فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - ما جاء في ص ٣٠٧ تحت فقرة أبي تمام : « لم يزل شعره غير مؤلف ... إلى أيام الصولي ، فإنه عمله على الحروف نحو ثلاثمائة ورقة . وعمله أيضاً : ١ - علي بن حمزة الصبهاني (كذا) فوجود فيه على غير الحروف بل على الأنواع . ٢ - عبد الله بن محمد العتبي ، خمسون ورقة . ٣ - أحرم بن حميد الطوسي ، سبعون ورقة . ٤ - أخواه حمدون وداد ، شعراء ، خمسون ورقة لكل واحد . ٥ - عبد الله بن عبيد الله العائشي ، خمسون ورقة . ٦ - أبو نهشل ، شاعر مقل . ٧ - أبو نصر ، شاعر مقل . ٨ - محمد بن حميد ، شاعر مقل » .

الصواب : « لم يزل شعره غير مؤلف ... إلى أيام الصولي ، فإنه عمله على الحروف نحو ثلاثمائة ورقة . وعمله أيضاً علي بن حمزة الأصبهاني ؛ فوجود فيه على غير الحروف بل على الأنواع » . أما بقية الأسماء الواردة ، أعني : عبد الله ابن محمد العتبي ... إلى قوله : ٨ - محمد بن حميد ، شاعر مقل . فهؤلاء لم يعملوا شعر أبي تمام وإنما هم شعراء آخرون ، وينبغي ترتيبهم كما يأتي :

أبو تمام ... ؛ عبد الله بن محمد العتبي ، خمسون ورقة ، عبد الله بن عبيد الله العائشي ، خمسون ورقة ؛ أحرم / أحرم (نسخ : إسحاق) بن حميد

الطوسي ، سبعون ورقة ، أبو نهشل ، شاعر مقل ، أبو نصر ، شاعر مقل ؛ محمد ابن حميد ، شاعر مقل [هؤلاء أخوة أحرم / أحرم (نسخ : إسحاق) بن حميد الطوسي] ، إبراهيم بن إسماعيل بن داود الكاتب ، سبعون ورقة ، سقط من نسخة المحققين ، أخواه حمدون وداود ، شعراء ، خمسون ورقة لكل واحد ، البحتري ...

كذلك ما جاء في ص ١٤٤ : ١ - كتاب الترجمان في مغاني الشعر ، ويحتوي على كتاب حد الأعراب .

٢ - كتاب حد المديح . ٣ - كتاب حد النجدة .

٤ - كتاب الحلم والرأي

الصواب : ١ - كتاب الترجمان في مغاني الشعر ، ويحتوي على :

أ - كتاب حد الإعراب . ب - كتاب حد المديح . ت - كتاب حد النجدة .

٢ - كتاب الحلم والرأي

ومما هو جدير بالذكر هنا تشجيع النديم للنسخ وللقرء بإضافة ما يروونه من إضافات تلحق في مواضعها من الكتاب ، إذ ورد في صفحة ٣٩٧ : « .. هذا ما رأيناه من كتبه . وزعم بعض الزيدية أن له نحو من مائة كتاب ولم نرها ، فإن رأى ناظر في كتابنا شيئا منها ألحقها بموضوعها (كذا ، الصواب : بموضعها) إن شاء الله تعالى » . ولكن المحققين لم يوردا اختلافات النسخ في الهامش .

وترد، في بعض الأحيان، زيادات في نسخ دون غيرها من نسخ
الفهرست، دون أن يثبتها المحققان أو يشيرإ إليها؛ فعلى سبيل المثال وليس
للحصر، ما جاء من الزيادات في مخطوطة تونك الهندية، صفحة ٣٧٣: عبد
الله بن داود... وله من الكتب...، وجاء في نسخة تونك: عبد الله بن داود
وله من الكتب: ١- كتاب القضاء والقدر.

أو ما جاء في صفحة ٧٤: أبو عدنان السلمي، فقد أضاف ناسخ
مخطوطة (شهير علي باسطنبول) كتاب النحويين إلى تأليفه.

كذلك صفحة ٤٠٧ عند ذكر ابن المعلم فقد أضافت نسخة تونك ٢٧
كتابا من كتبه تجاهلها المحققان.

أو ما جاء في صفحة ٤٨٤: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد أبي الثلج
(الصواب: ابن أبي الثلج)، (انظر صفحة ٤٨١) الكاتب، وله من
الكتب...

أما نسخة تونك فجاء فيها: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن أبي
الثلج الكاتب، وله من الكتب: ١- كتاب الأيمان. ٢- كتاب النذور.

وجاء في نسخة ١٩٣٥، عند الحديث عن أبي الحسن أحمد بن علي
(ص ٢٥٥): ٤- كتاب ديوان شعره.

وقد أسقطت بعض النسخ كثيرا من الأسماء والعناوين الواردة في
الفهرست، فمثلا، وليس للحصر، أسقطت نسخة تشيستريتي أخبار أبي
القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ص ١٣٧)، فكان على المحققين أن

يشيرا إلى ذلك في الهامش .

وفي الوقت ذاته يضيف الناسخ أو أحد القراء بعض البيانات أو التعليقات المهمة مما ينبغي إضافتها والتنبيه عليها في الهامش ؛ فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - ما جاء في صفحة ٥٥٤ عند الحديث عن كتب سهل بن بشر، وأثبتته فلوجل في النص وأضافه تجدد في هامشه بعد ذكرهما للكتاب العاشر: « قيل لي : إن الروم تعظم كتاب الجبر والمقابلة وتصفه » .

وترجع أهمية الإضافة إلى :

أولا : أن الكتاب لم يأت ذكره إلا في نسخة تشستريتي .

ثانيا : أصبح في علمنا أن هناك كتابا آخر لسهل بن بشر يعرف بكتاب الجبر والمقابلة .

لا أريد الإطالة هنا ولكني أكتفي بالقول بأن الكتاب بشكله هذا لا يمكن الاعتماد عليه ولا يُركن إلى ما فيه .

* * *